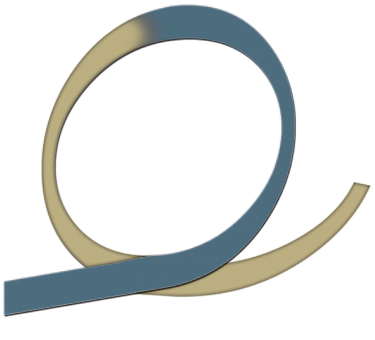
البرنامج القومي
لشراكة القطاعين العام والخاص

Public Private Partnership Central Unit
الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص

سبتمبر ٢٠٠٧
الإصدار الثاني

الفهرس



تقديم؛ د. يوسف بطرس غالي، وزير المالية ٨

الفصل الأول مقدمة عن شراكة القطاعين العام والخاص ١١

.... ١-١ التعريف ١١

.... ١-١-١ المفاهيم الأساسية في عقد شراكة القطاعين العام والخاص ١١

.... ١-١-٢ تمييز شراكة القطاعين العام والخاص من الأشكال الأخرى لمشروعات القطاع الخاص ١١

.... ١-٢ الأسس المنطقية لشراكة القطاعين العام والخاص ١٢

.... ١-٢-١ أوجه عدم فعالية التعاقدات العامة ١٢

.... ١-٢-٢ المشكلة ١٣

.... ١-٢-٣ أهداف الشراكة ١٤

.... ١-٢-٤ دور شراكة القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية ١٥

.... ١-٢-٥ هيكل شراكة القطاعين العام والخاص..... ١٥

.... ١-٣ المبادئ الأساسية لتفعيل شراكة القطاعين العام والخاص ١٦

الفهرس

١-٣-١ القيمة مقابل النقود هي معيار اختيار الشريك بعد مناقصة تنافسية دقيقة ١٦
١-٣-٢ قياس القيمة مقابل النقود ١٦
١-٣-٣ توزيع المخاطر ١٧
١-٣-٤ شراكة القطاعين العام والخاص يجب أن تكون قابلة للتمويل بنكياً بالنسبة للقطاع الخاص ١٧
١-٤ الخبرات العالمية في شراكة القطاعين العام والخاص ١٨
١-٥ تاريخ مشاركات القطاع الخاص في مصر ١٨
١-٦ متطلبات تعاقد ناجح لشراكة القطاعين العام والخاص ١٨

الفصل الثاني الفحص الدقيق لمشروعات شراكة القطاعين العام والخاص ٢١

٢-١ مقدمة ٢١
٢-٢ معايير الاختيار ٢٢
٢-٢-١ إبداء الاهتمام (الرغبة في المشروع) ٢٢
٢-٢-٢ إمكانية إنجاز المشروع ٢٣
٢-٢-٣ قدرة المشروع (السياسية والبرنامج) ٢٣
٢-٢-٤ إمكانية تمويل المشروع (مصادر التمويل) ٢٤
٢-٢-٥ أنواع المشروعات التي غالبا ما تمثل صفقات واعدة لشراكة القطاعين العام والخاص ٢٤

الفصل الثالث مراحل التعاقد ٢٥

الفهرس

الفصل الرابع الهيكل القانوني لشراكة القطاعين العام والخاص في مجال تقديم خدمات البنية الأساسية ٢٧

٤-١ تطوير آليات الشراكة التقليدية ٢٧

٤-٢ الأطر التشريعية الحاكمة للشراكة في ظل النظام القانوني المصري ٢٩

٤-٣ خصائص الشراكة وفقاً للآلية المستحدثة ٢٩

٤-٤ الإطار التقليدي لعلاقات الشراكة ٣٠

٤-٥ عقد شراكة قياسي ٣٠

٤-٦ التمويل والضمانات المتبادلة ٣١

٤-٧ الاتفاقيات ٣٢

٤-٧-١ الاتفاقيات الفرعية – اتفاقيات التمويل المباشرة ٣٢

٤-٧-٢ الاتفاقيات الفرعية – اتفاقيات التعاقد من الباطن ٣٣

٤-٨ عقد الشراكة ٣٤

٤-٨-١ إجراءات الطرح والترسية ٣٤

٤-٨-٢ أهم بنود التعاقد ٣٤

٤-٨-٣ آليات الرقابة على جودة الأداء ٣٥

٤-٨-٤ محددات قياس كفاءة الأداء ٣٥

٤-٨-٥ آلية السداد ومقابل إتاحة الخدمة ٣٦

٤-٨-٦ حالات وآثار الإنهاء المبكر ٣٦

٤-٨-٧ إجراء الإنهاء المبكر ودخول جهات التمويل ٣٧

٤-٨-٨ الشكل البياني لأسلوب دفع المقابل المالي ٣٧

٤-٨-٩ الفرق بين عقد قائم على المدخلات أو على المخرجات أو على مواصفات المنتج ٣٨

٤-٨-١٠ أهم الملاحق ٣٩

الفهرس

الفصل الخامس إعداد إطار العمل لمشروع شراكة القطاعين العام والخاص ٤١

٥-١ أهداف إعداد دراسة لمشروع شراكة القطاعين العام والخاص ٤١

٥-٢ الأطراف المعنية في إطار العمل لمشروع الشراكة ٤١

٥-٣ متطلبات / إجراءات مقترح لمشروع شراكة القطاعين العام والخاص ٤١

٥-٤ أساسيات حالة العمل لمشروع الشراكة ٤٢

٥-٤-١ تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع ٤٢

٥-٤-٢ تقييم الجدوى المالية للمشروع ٤٢

٥-٤-٣ تقييم إدارة المشروع ٤٢

الفصل السادس دور ورسالة الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص ٤٣

٦-١ الرسالة ٤٣

٦-٢ إجراءات المتابعة بعد الاعتماد ٤٣

٦-٣ دور الوحدة المركزية من خلال إطار التطبيق في جمهورية مصر العربية ٤٤

٦-٤ دور الوحدة المركزية من خلال دورة المشروع ٤٥

٦-٤-١ الموافقات ٤٥

٦-٤-٢ الطرح والمتابعة ٤٥

٦-٥ نبذة عن ورشة عمل «شراكة القطاعين العام والخاص» ٤٦

٦-٥-١ الأهداف ٤٦

٦-٥-٢ النتائج ٤٦

الفهرس

الفصل السابع المشاريع الرائدة في مجالات شراكة القطاعين العام والخاص ٤٧

٧-١ مشروع بناء ٢٢١٠ مدرسة حكومية ٤٧

٧-١-١ المرحلة الأولى ٤٩

٧-٢ مشروعات التعليم العالي ٥١

٧-٢-١ مستشفى المواساة ٥١

٧-٢-٢ مستشفى سموحة الجامعي للنساء والتوليد ٥٢

٧-٣ مشروعات النقل ٥٣

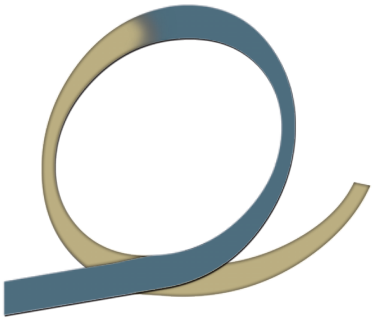
٧-٤ مشروع محطة مياة الشرب – القاهرة الجديدة ٥٤

٧-٥ مشروع محطة الصرف الصحي – القاهرة الجديدة ٥٥

٧-٦ مشروعات مستشفيات وزارة الصحة ٥٦

٧-٧ مشروع توصيل الغاز الطبيعي ٥٨

تقديم



في إطار إستراتيجية الدولة لتشجيع وزيادة مشاركة القطاع الخاص في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد – خاصة في مجال خدمات المنفعة العامة – أخذت الحكومة المبادرة لتقديم برنامج شراكة القطاعين العام والخاص. فالشراكة في جوهرها هي طريقة لتقديم الخدمات العامة تتعاقد من خلالها الحكومة مع شركات القطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل البنية التحتية للخدمات العامة أو الاستخدامات الخاصة بالحكومة ذاتها. فى نهاية فترة التعاقد، تؤول أصول البنية التحتية إلى ملكية الدولة وبذلك يزداد مخزون الأصول العامة.

تتيح شراكة القطاعين العام والخاص الاستفادة من النظم والكفاءات الإدارية وأساليب القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة. تشير خبرات الدول الأخرى إلى وجود مزايا هامة فيما يتعلق بتكلفة الخدمات المقدمة وقيمتها وجودتها، وذلك نتيجة للاستفادة من مهارات القطاعين العام والخاص والتي تكمل بعضها البعض. تهدف مثل هذه المشاركة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين، ورفع العبء الواقع على كاهل ميزانية الدولة دون التأثير فى قدرتها على تقديم الخدمات بأسعار اجتماعية عادلة، وخلق فرص عمل جديدة، وتشجيع الاستثمار والاستهلاك مما يؤدى إلى زيادة معدل النمو وجذب استثمارات أجنبية مباشرة وغير ذلك.

تمارس الدولة رقابة مباشرة للتأكد من تقديم الخدمات بالمستوى والمعايير المحددة طوال فترة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. أما فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية (مثل التعليم والرعاية الصحية)، سوف تستمر الدولة في تقديم هذه الخدمات من خلال خبراء القطاع العام. تتوقع الدولة تقديم الخدمات بمستوى أعلى من الجودة من خلال شراكة القطاعين العام والخاص. إلا أن السياسات الخاصة بحرية الحصول على الخدمات ورسوم الاستخدام سوف تستمر كما هي سواء تم تقديمها من خلال شراكة القطاعين العام والخاص أو من خلال الطرق التقليدية.

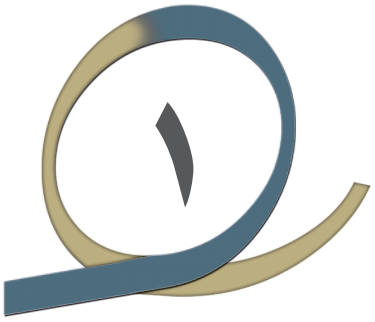
ونظراً للأسـباب السابقة، فضلاً عن كون شراكة القطاعين العام والخاص تفتح قنوات جديدة للتمويل، سوف يكون للدولة حرية أكبر في تنفيذ برنامج الاستثمارات الخاص بها، الأمر الذي يخلق بدوره فرصـاً لقطاعات المقـاولات والتمويل المحلية، بما في ذلك صـغار المقاولين الذين يتوقع لهم أن يستفيدوا بشكل ملحوظ من هذا البرنامج.

وتأكيداً على جدية الحكومة في تنشـيط مبادرة شـراكة القطاعين العام والخاص، فقد تم إنشاء وحـدة مركزية لشـراكة القطاعين العام والخاصـ في وزارة المالية تقوم برفع التقارير مباشـرة إلى وزير المالية. تضطلع الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص بمهمة تنسيق برنامج شراكة القطاعين العام والخاص بين الوزارات المختلفة والأجهزة العامة. شـهدت الفترة السـابقة تكثيفاً للاتصـالات مع الوزارات المعنية، والأجهزة الحكومية الأخرى ومع القطاع الخاص لتنشـيط هذه المبادرة، ومساندة الوحدة المركزية لشـراكة القطاعين العام والخاص الوزارات المعنية في تنفيذ كل أشـكال مشروعات شراكة القطاعين العام والخاص.

إن شراكة القطاعين العام والخاص هي عملية مركبة، لكن في ظل وجود إدارة ملائمة وخبيرة، يمكن تقديم المشروعات التي تخدم مصالح جميع الأطراف. أعدت الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص في وزارة المالية هذا الدليل ليقدم فكرة موجزة عن هذا البرنامج القومي وإسـتراتيجية الحكومة المصرية في التنفيذ والتطبيق والمنافع العائدة على الدولة من وراء تطبيق هذا البرنامج وليكون أيضا هذا الدليل أداة مفيدة لإثبات أن شراكة القطاعين العام والخاص تمثل حلاً واعداً..

د. يوسف بطرس غالي
وزير المالية

١ مقدمة عن شراكة القطاعين العام والخاص



١-١ التعريف

١-١-١ المفاهيم الأساسية في عقد شراكة القطاعين العام والخاص

١. الهيئة الحكومية هي العميل

٢. يحدد العميل (في صورة مخرجات) مستويات الخدمة المطلوبة، ومدة التعاقد؛ وذلك بطريقة واضحة وبمعايير يمكن قياسها

٣. العقد طويل الأجل قد يصل إلى (١٥ إلى ٢٠ سنه)

٤. يحتفظ العميل بالرقابة الإستراتيجية على الخدمة العامة

٥. يتم توزيع المخاطر المحتملة خلال مراحل الإنشاء والتشغيل بين الأطراف قبل الطرح.

٦. بصفة عامة، يتحمل شريك القطاع الخاص مخاطر التصميم التفصيلي، وتكلفة الإنشاء والتمويل والتشغيل، وفي بعض الحالات درجة من مخاطر الاستخدام أو «الطلب».

٧. يتلقى المشارك رسوم استخدام أو مدفوعات دورية مجدوله على مدى مرحلة التشغيل والصيانة من التعاقد، والتي تخفض إذا لم يتم الوفاء بمستويات الأداء المطلوبة.

١-١-٢ تمييز شراكة القطاعين العام والخاص من الأشكال الأخرى لمشروعات القطاع الخاص

- **الخصخصة**

وهي بيع أو تصفية حقوق الملكية أو الأصول بالكامل إلى مستثمرين من القطاع الخاص.مثال: البنوك، شركات قطاع الأعمال .... الخ

- **عقود امتياز كاملة للخدمات البلدية**

إعطاء امتياز لشركة خاصة لتوفير (احتكار) خدمة عامة ولتمويل التشغيل من خلال فرض رسوم استخدام متفق عليها.

مثال: جمع المخلفات والتخلص منها .... الخ.

- **عقود الخدمة «الاستعانة بالغير»**

قيام جهة حكومية بشراء خدمات علمية أو إدارية أو كتابية قصيرة الأجل (٢-٤ سنوات) تحتاج استثمارات قليلة من جانب مقاول القطاع الخاص

مثال: النظافة وخدمات الضيافة في مبنى حكومي

- **عقود التأجير**

قيام جهة حكومية بتأجير أحد أصولها لمقاول من القطاع الخاص لمدة ٧-١٥ سنة، وتحصيل الإيجار. ويحتفظ المقاول الخاص بأي فائض (أو خسارة) يحققه.

مثال: ملكية المعدات أو المركبات

١-٢ الأسس المنطقية لشراكة القطاعين العام والخاص

- لشراكات القطاعين العام والخاص بعد سياسي، وهي جزء رئيسي في الإصلاح الشامل وتطوير البنية الأساسية والخدمات العامة.
- تشكل شراكات القطاعين العام والخاص برنامجاً للاقتصاد الحر مع مثيلاتها من الخصخصة والاستعانة بالغير والتعاقدات المنفصلة لتوفير الخدمات والأشكال الأخرى من مشروعات القطاع الخاص.

١-٢-١ أوجه عدم فعالية التعاقدات العامة

- يمكن أن تكون الخدمات العامة غير فعالة بسبب:
  - حافز قليل للابتكار أو تحسين الفعالية
  - العمالة الزائدة والممارسات والإجراءات الجامدة، القائمة على ثقافة «الحصول على الموافقة» بدلا من ثقافة الأداء
- الاستثمارات في الأشغال العامة لها تاريخ طويل من التجاوزات في التكلفة والوقت.

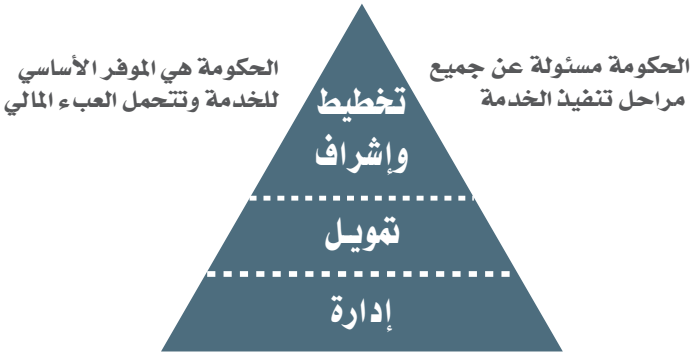
- من النادر ان توضع الميزانيات لتكلفة دورة حياة المشروع وصيانته جيداً بصورة ملائمة، مما يعني أن العديد من المنشآت العامة التي تم بناؤها تصبح غير صالحة للاستخدام.
- نادراً ما يتم تمويل الصيانة السنوية بدرجة كافية مما يؤدي إلى تدهور مبكر للمنشآت وإلى سوء الخدمة
- القيمة الضعيفة جداً لتكلفة وجودة مشروعات القطاع العام.

١-٢-٢ المشكلة:

- **الحلقة المفرغة للأداء في خدمات البنية الأساسي**



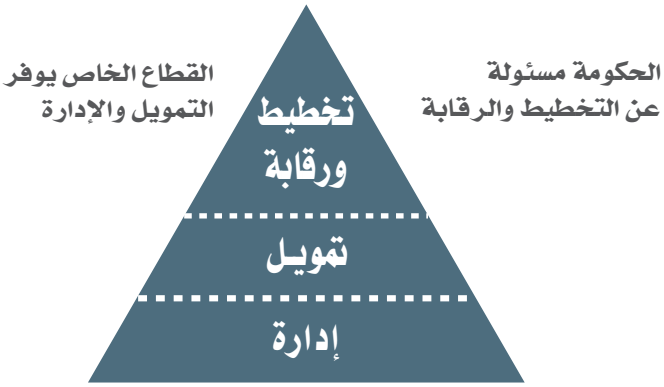
- **المنهج التقليدي للقطاع العام**



١-٢-٣ أهداف الشراكة

١. الهدف هو تغيير نشاط الحكومة من التشغيل المباشر للبنية الأساسية والخدمات العامة بحيث، تستطيع بدلا من ذلك:
   - التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية
   - وضع الأولويات لأهداف ومشروعات البنية الأساسية
   - مراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة
٢. إدخال الإدارة والكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة، وإشراكه في تحمل المخاطر.
٣. تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام:
   - بمعنى تكلفة كلية (على مدى عمر المشروع) أقل للتصميم والإنشاء والتشغيل والصيانة للمشروعات العامة الجديدة
٤. تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة
٥. تفادي تدهور الاصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو التشغيل القاصر
٦. تحقيق التأكد من الموازنة (فيما يختص برأس المال والتكاليف التشغيلية)
٧. إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة
٨. نقل المخاطر التي يمكن إدارتها بصورة أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم والإنشاء والتمويل والصيانة) بعيداً عن الموارد المحدودة للحكومة.

١-٢-٤ دور شراكة القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية



١-٢-٥ هيكل شراكة القطاعين العام والخاص

١. تتمركز مسئوليات إدارة مخاطر المشروعات في مؤسسه واحدة، في مرحلتي الإنشاء والتشغيل، غالباً اتحاد شركات ذات غرض محدد.

٢. المشارك يتحمل مخاطر الشراكة، ويتقاضى فقط مقابل الكفاءة والأداء المناسب.

٣. تتم مجازاة الأداء المتدني، وبذلك تتعرض العوائد المالية للخطر

٤. يقوم القطاع العام بدور العميل، وبذلك لا يكون هناك أي خلط بين السياسات وعملية التشغيل

٥. تحتاج مشروعات شراكة القطاعين العام والخاص لتحليل مبدئي شامل لجدواها وإلى توزيع المخاطر لتصبح «قابلة للدفع» بواسطة مستثمري القطاع الخاص وشركائهم التجاريين.

٦. تفرض عملية تعاقدات شراكة القطاعين العام والخاص إجراء تحديد شامل وتحليل لمخاطر المشروعات من وجهات نظر ثلاثة أطراف: العميل والشريك والممول

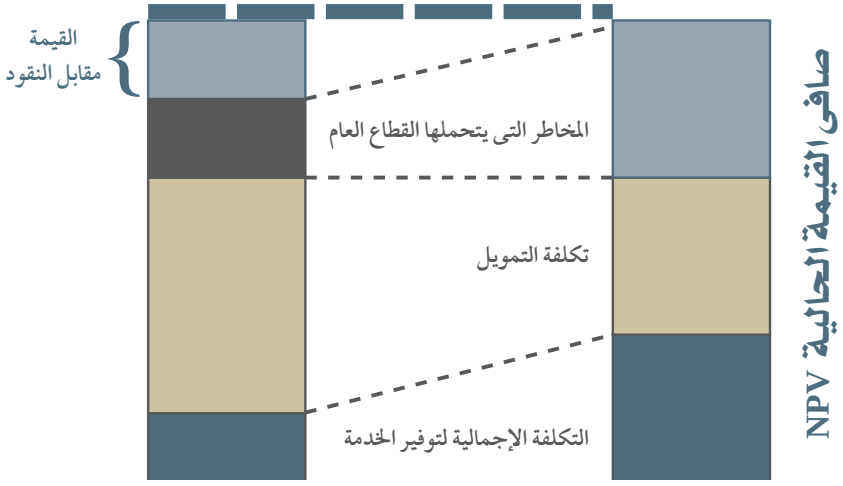
٧. عملية تنافسية صارمة، حيث يتعين على المتقدمين للعطاءات أن يفصحوا عن موازنات التكلفة والعوائد المالية المتوقعة

١-٣ المبادئ الأساسية لتفعيل شراكة القطاعين العام والخاص

١-٣-١ القيمة مقابل النقود هي معيار اختيار الشريك بعد مناقصة تنافسية دقيقة

القيمة مقابل النقود تعني السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد، وجودة الخدمة المقدمة، والمخاطر التي يتحملها المشارك. فالسعر الإجمالي لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة، متضمنة التكاليف الإضافية للمخاطر (تجاوزات التكلفة – التأخيرات ... الخ) التي يمكن أن تواجهها الحكومة.

١-٣-٢ قياس القيمة مقابل النقود



أظهرت خبرات شراكة القطاعين العام والخاص ومبادرات تمويل القطاع الخاص في كلٍ من أوروبا واستراليا وشمال أفريقيا أن التوفير الذي يتحقق من القيمة مقابل النقود لمعظم مشروعات الشراكة الكبيرة تمثل حوالي ٧-١٥٪ من تقدير مقارن القطاع العام.

١-٣-٣ توزيع المخاطر

١. وفقـاً للعقد، فإن مخاطر المشـروع يجب أن تحمل على الطرف الأقـدر على التعامل مع المخاطر وعلاجها

٢. طبيعياً، يتحمل الشـريك مخاطر التصـميم التفصـيلي وتكلفة الإنشـاء وتجـاوزات التكلفة، وتكاليف التشغيل والفعالية والتمويل

٣. سـيتحمل العميل مخاطر تحديد نطاق العمل (هل المنشـآت ذات حجم كاف؟) والتقسـيم/ التخطيط والتغيرات المحددة في القانون

٤. يدفع القطاع العام فقط في حالة تقديم الخدمة بالفعل، سنةً بسنة، كما هو محدد في عقد شراكة القطاعين العام والخاص المبني على المخرجات

١-٣-٤ شراكـة القطاعين العام والخاص يجـب أن تكون قابلة للتمويل بنكياً بالنسبة للقطاع الخاص

- **ماذا تعني «قابلية مشروع شراكة القطاعين العام والخاص للتمويل بنكياً»؟**

أ. مشروع ذو حجم كبير بدرجة كافية، جاذب للاستثمار ومجاله واسع

ب. رغبة مؤكدة ولها برهان على أن المستثمر الخاص له رغبة من خلال مشروعات مماثلة

ج. هيكل توزيع المخاطر يجب أن يكون واضحاً وكاملاً بما يكفي للسماح للمستثمر الخاص بأن يحصل على تمويل للقرض – ثقة ائتمانية للتنفيذ.

د. يجب أن يوفر هيكل العقد حوافز واضـحة (وجزاءات) لجعل المقاول الخاص يستمر في الأداء خلال مدة العقد.

ه. التزام واضـح من القطاع العام وثقه ائتمانية واضـحة لإتمام وحدات الدفع المطلوبة على مدى عمر التعاقد

و. قدرة واضحة للقطاع العام على تحمل قيمة المشروع وعملية مدفوعاته.

ز. عقد واضح وتام وملزم يحكم الشراكة بالكامل

ح. يجـب على المتقدم للعطاء من القطاع الخاص والـذي تم اختياره أن يكون لديه قدرات إدارية مؤكدة وقدرة مالية للحصول على قرض للتمويل

١-٤ الخبرات العالمية في شراكة القطاعين العام والخاص

من الدول التي بها برامج نشطة/ متنامية لشراكة القطاعين العام والخاص: الجزائر، استراليا، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، قبرص، جمهورية التشيك، مصر، فرنسا، المانيا، اليونان، المجر، الهند، إندونيسيا، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، ماليزيا، مالطة، المكسيك، المغرب، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سنغافورة، جمهورية السلوفاك، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، تايوان، تركيا، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ..... وأكثر.

١-٥ تاريخ مشاركات القطاع الخاص في مصر

١. تشكل شراكة القطاعين العام والخاص جزءاً من برنامج الاصلاح الاقتصادي
٢. توفر مصدراً جديداً لرؤوس الأموال المستثمرة في مشروعات وخدمة البنية الأساسية المطلوبة
٣. تساعد بصورة واضحة على تقليل الاقتراض الحكومي والمخاطر التي تتحملها الحكومة عندما توفر خدمات البنية الاساسية.
٤. تسمح بإدارة أفضل للتمويل الحكومي، وبتوزيع أفضل للمخاطر
٥. تنشئ أسواقاً مالية محلية
٦. توجد أسواقاً جديدة لخدمات القطاع الخاص
٧. تنشط عملية إيجاد فرص عمل

١-٦ متطلبات تعاقد ناجح لشراكة القطاعين العام والخاص

١. دعم سياسي قوي على المستوى القومي
٢. تحليل دقيق لجدوى المشروع قبل التعاقد:
   - إطار عمل جيد للمشروع (مبني على مخرجات واضحة)، مقارن القطاع العام أو انجازات محددة للتأكد من قدرة الحكومة على تحمل توفير وحدات الدفع المطلوبة مقابل إتاحة الخدمة.
٣. تحليل مفَصَّل للمخاطر:
   - للمشروع لكلا الجانبين الفني والتجاري فضلا عن المخاطر السياسية
٤. عملية تعاقدية جيدة البناء وشفافة وتنافسية

٥. رغبة عميل القطاع العام «الحكومي» في قبول حلول إبتكارية:
- من جانب المتقدمين من القطاع الخاص.

٦. عقد تفصيلي:
- يتسع لتغييرات معينة في متطلبات المشروع على مدى الزمن.

٧. رقابة فعالة وحرفية على مقاول القطاع الخاص من جانب العميل:
- لمرحلة التشغيل بالكامل ، تتم بروح الرغبة في تفعيل الشراكة الشاملة.

٨. اختيار المشروعات المناسبة:
- لا تكون صغيره جداً، يمكن تكرارها مع رغبة واضحة من القطاع الخاص في المشاركة.

٩. الإعداد الجيد:
- دراسة واضحة لمجال العمل (تحليل للجدوى) مع توصيف واضح للمخرجات، وفريق مخلص للعمل لديه القدرات والخبرات الكافية لتعاقد ناجح

١٠. دعم استشاري مناسب:
- قانوني وفني ومالي من أخصائيين ذوي خبرة

١١. عملية تعاقدية شفافة وجيدة البناء والهيكلة وتنافسية

١٢. طريقة سليمة لتقدير «القيمة مقابل النقود»
- مبنية على نماذج واضحة، وأمثلة، وطرق تشغيل قياسية

١٣. متابعة للأعمال في مرحلة التشغيل (١٥-٢٠ سنة أو أكثر)

١٤. إصرار على تفعيل شراكة القطاعين العام والخاص والأطراف المعنية
- (الحكومة والمستثمرين والمقرضين والمستخدمين والعملاء)

٢

الفحص الدقيق لمشروعات شراكة القطاعين العام والخاص:

- **اختيار المشروع، التقييم وإجراءات الاعتماد والخاص**

٢-١ مقدمة

- دولياً، يعرف عن شراكة القطاعين العام والخاص انها مكلفة وتمثل تحدياً في دراستها وإعدادها وكذلك لطرحها والتعاقد عليها؛
- لهذا، فإن جهات القطاع العام يجب أن تختار بحرص، اي المشروعات يجب تحليلها وإعدادها كمشروعات شراكة؛
- يجب أن تضمن الحكومة أن عروض شراكة القطاعين العام والخاص ذات الجدوى والقابلة للتمويل والجذابة فقط هي التي تقدم للطرح.
- عند تقييم جدوى مشروعات الشراكة، يجب اتباع الخطوات الثلاث التالية:

- **أولاً: الاختيار**

ما هي المشروعات الواعدة المرشحة للشراكة لإجراء مزيد من التحليل والإعداد لها، أي فحصها الدقيق وتحديد مدى صلاحيتها للتطبيق

- **ثانياً: التقييم**

كيف يتم تقييم مشروعات شراكة القطاعين العام والخاص جيداً؟ وكيف تتم هيكلتها واعدادها،أي ترتيبها وإعداد تصور مبدئي لها

- **ثالثاً: الاعتماد**

أي المشـروعات يجب أن تعتمد في النهاية لكي تستثمر في عملية الطرح والتنفيذ؟ «إعداد حالة عمل»

٢-٢ معايير الاختيار

- ليس الهدف من هذه المرحلة الأولى من الفحص الدقيق للمشـروعات المقترحة للشـراكة هو التحديد النهائي لجدواها ولكن الهدف هو إعطاء مؤشرات مبدئية عن كونها مشروعات واعدة تسـتحق أن تتلقى الموارد المحدودة للقطاع العام ليتم دراسـتها بالتفصـيل وإعدادها للتنفيذ كمشروعات شراكة؛
- يجب استكمال قائمة المراجعة بواسطة الوزارات المعنية أثناء مرحلة الفحص الدقيق الأولي للمشـروعات والتي تعتبر المؤشر الأول لتحديد مدى مناسبة المشروعات المقترحة للشراكة وإمكانية تنفيذها.
- يجب أن تكون المشـروعات التي توضـع في الاعتبار لشـراكة القطاعـين العام والخاص في مرحلة التصور وتتوافر عنها معلومات محدودة (قد يتاح غالباً تحليلا فنياً أو هندسياً للمشروع المقـترح)، ولكـن التحليل الرئيسـي للمعايير الأخرى للجدوى لا يكون عـادةً قد تم، مثل الجوانب الاقتصادية والمالية والتجارية والقانونية والاجتماعية والبيئية وغيرها؛

وبالتالي فإن العوامل الرئيسيه الأربعة للاختيار:

٢-٢-١ إبداء الاهتمام (الرغبة في المشروع)

- يجب أن يكون هناك تحديداً واضـحا للحاجة المستقبلية للمشروع والاستخدام والفوائد الناتجة عنه؛
- إذا كان تقييماً فنياً للبدائل قد تم فعلاً ، فيجب أن يظهر المشروع كأفضل وسيلة لتحقيق الهدف؛
- يجـب أن يحتاج المشـروع الى اسـتثمارات في انشـاءات جديدة أو تجديدات رئيسـية للمنشآت مع تدفق طويل المدى للخدمات؛

- يجب أن يحتاج المشروع الى إجراء صيانة منتظمة وإحلال وتجديد دوري لضمان استمرارية الأداء؛
- يجب أن يكون ممكنا تحديد مجال وحجم احتياجات المشروع معبراً عنها كمخرجات (وليس مدخلات)؛

٢-٢-٢ إمكانية إنجاز المشروع

- هل الإطار التشريعي في مكانه بالنسبة لوضع المشروع كشراكة للقطاعين العام والخاص؟
- هل الأرض المطلوبة موجودة، أو هل هناك مؤشرات بأنها ستوجد عندما يحتاجها المشروع؟
- هل يمكن الحصول على التصاريح اللازمة لتنظيم العمل؟
- القدرة على تحمل العبء المالي: هل هناك ميزانية عامة متاحة وكافية للتكاليف المحتملة للمشروع، بصرف النظر عن طريقة التنفيذ؟
- هل المشروع له أولوية عالية كافية بالنسبة للحكومة بحيث يجذب الاهتمام ويتم اتخاذ القرارات الواضحة له ويتلقى مساهمات القطاع العام والدعم الذي قد يتطلبه؟
- هل يمكن التعامل مع أي اعتراضات سياسية متوقعة؟

٢-٢-٣ قدرة المشروع (السياسة والبرنامج)

- هل اختير المشروع كأولوية للتنفيذ من جانب الحكومة كشراكة للقطاعين العام والخاص في مجاله؟
- هل المشروع يقع ضمن برنامج عام مخطط أو هل يمكن أن يمثل تجربة برنامج عام مستقبلاً؟
- هل المشروع يحتمل أن يكون واحداً من سلسلة مشروعات مماثلة يمكن أن تمثل حزمة في مجال خدمة معينة؟ مثل المدارس والمستشفيات.

- هل يمكن أن يكون المشـروع ممول ذاتياً؟ مثل عقد امتياز مثلا؟ وان لم يكن، هل هناك موارد موازنات والتزامات سياسية لتوفير «دفعات مقابل اتاحة الخدمة» المطلوبة لشراكة القطاعين العام والخاص؟
- هل المنشـآت المطلوبة والأصـول تقع في تصـنيف مناسـب لأن يكون منهجاً لشـراكة القطاعين العام والخاص (موردين متعددين أو تقنيات ثابتة ومجربة ..الخ)

٢-٢-٤ إمكانية تمويل المشروع (مصادر التمويل)

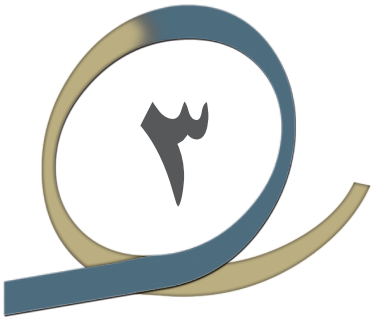
- هل حجم الاستثمار والعمر الافتراضي للمشروع يوضحان أن التمويل المرتبط بالمشروع يمكن أن يكون مطلوباً بالفعل؟ إن لم يكن. هل يمكن أن يكون هناك شريك (أو شركاء) راغبين في تمويل المشروع مباشرة؟
- هل يحتمل ان المشروع واحداً في سلسلة يمكن أن تبرر الاستثمار في العطاء والسلسلة كلها؟

٢-٢-٥ أنـواع المشروعات التي غالباً ما تمثـل صفقات واعدة لشراكة القطاعين العام والخاص

- مشـروعات كبـيرة الحجـم تتـم مرة واحـدة لجيل مـن الزمـن (مثل المـواني والنقل والمطارات).
- المشـروعات ذات البرامج – التي تكون جزءاً من سلسلة من المشروعات لنفس الهيئة العامة. (مثل المدارس والمستشفيات والطرق).
- المشـروعات التجريبيـة (الرائدة): المشـروعات المتكـررة التي تختبر السـوق لبرنامج مستقبلي. (مثل محطات تحلية مياه البحر ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي)
- المشروعات الفردية المميزة: (مثل الاستادات والمنشآت الترفيهية).
- الامتيازات الممولة ذاتيا (مثل الطرق السريعة ذات الرسوم).

مراحل التعاقد :

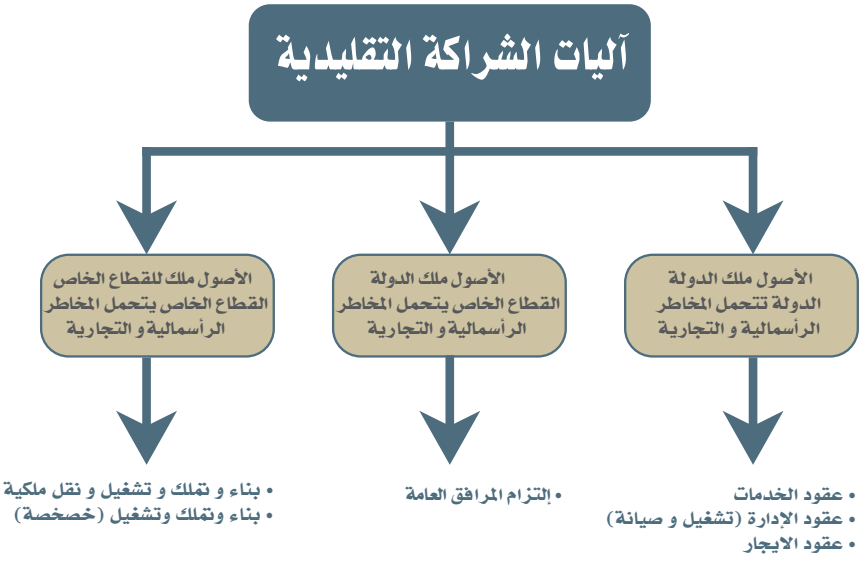
- **المراحل الثماني لإجراءات التعاقد لشراكة القطاعين العام والخاص في ظل مشروع قانون الشراكة الجديد**



١	**الموافقة**	اعتماد (الموافقة على) المشروع وإدراجه في الخطة الخمسية ومراجعته وتحديد مدى قدرة القطاعين العام والخاص على المشاركة فيه
٢	**الإعداد**	الإعداد للتعاقد
٣	**التأهيل المبدئي**	التأهيل المبدئي وإعداد قائمة مختصرة بالشركات المؤهلة
٤	**الدعوة لتقديم العطاء**	الدعوة لتقديم عطاء مبدئي / تقديري
٥	**مناقشة العطاء**	مناقشة العطاءات المبدئية / التقديرات
٦	**العطاءات النهائية**	طلب تقديم العطاءات النهائية
٧	**التقييم والإسناد**	تقييم العطاءات النهائية وإسناد العقد
٨	**الشراكة**	تحرير عقد شراكة القطاعين العام والخاص

٤ الهيكل القانوني لشراكة القطاعين العام والخاص في مجال تقديم خدمات البنية الأساسية

٤-١ تطور آليات الشراكة التقليدية

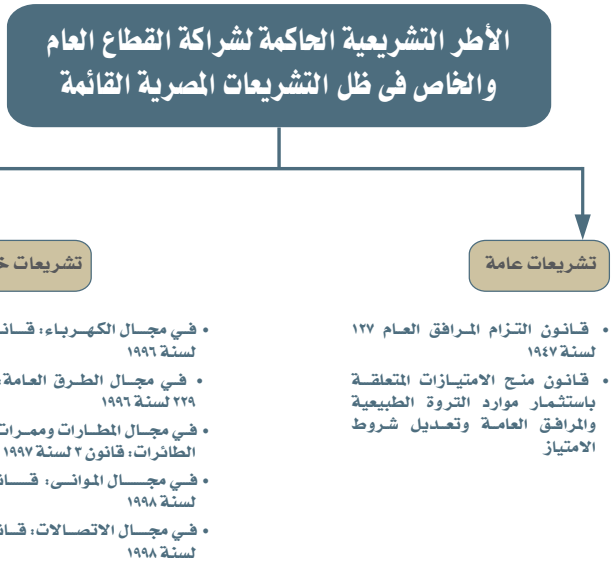


آلية المشاركة	ملكية اصول المشروع	الصيانة والتشغيل	الاستثمار الرأسمالي	المخاطر التجارية	مدة الشراكة
عقود الخدمة والإدارة	القطاع العام	القطاع العام والقطاع الخاص	القطاع العام	القطاع العام	عام – عامين
عقد الإيجار	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع العام والقطاع الخاص	ثمانية أعوام إلى ١٥ عاماً
عقود الالتزام	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	٢٠–٣٠ عاماً
بناء وتملك وتشغيل وتمويل	القطاع الخاص ثم القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	٢٠–٣٠ عاماً
الخصخصة*	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	القطاع الخاص	

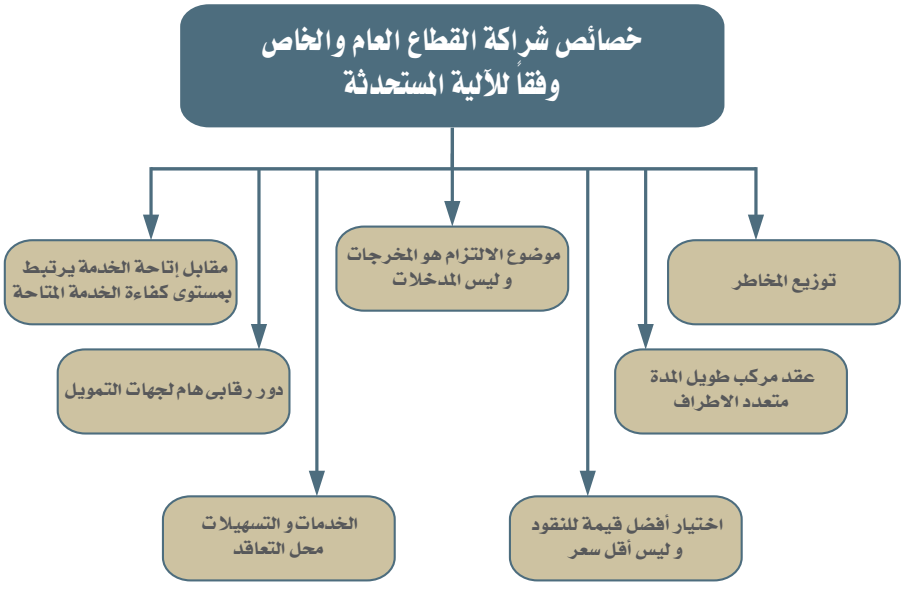
* الخصخصة لها صورتان:

- خصخصة مرافق قائمة بالفعل
- بناء و تملك و تشغيل

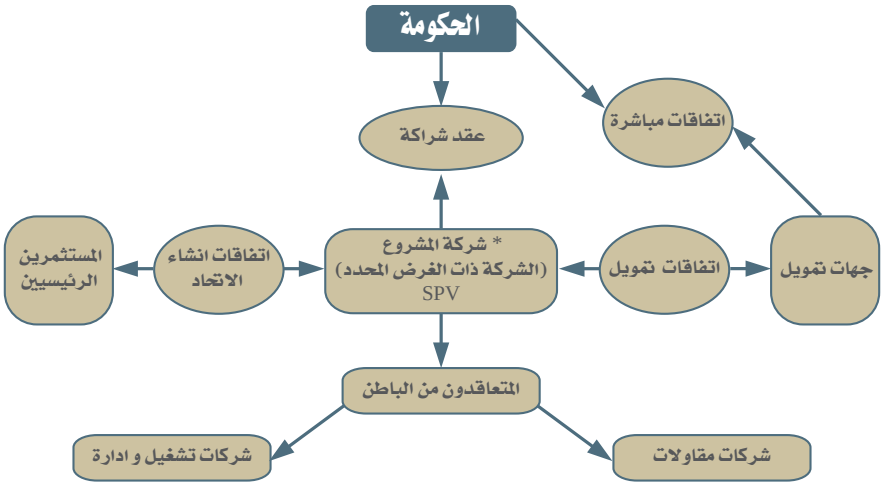
٤-٢ الأطر التشريعية الحاكمة للشراكة في ظل النظام القانوني المصري



٤-٣ خصائص الشراكة وفقاً للآلية المستحدثة

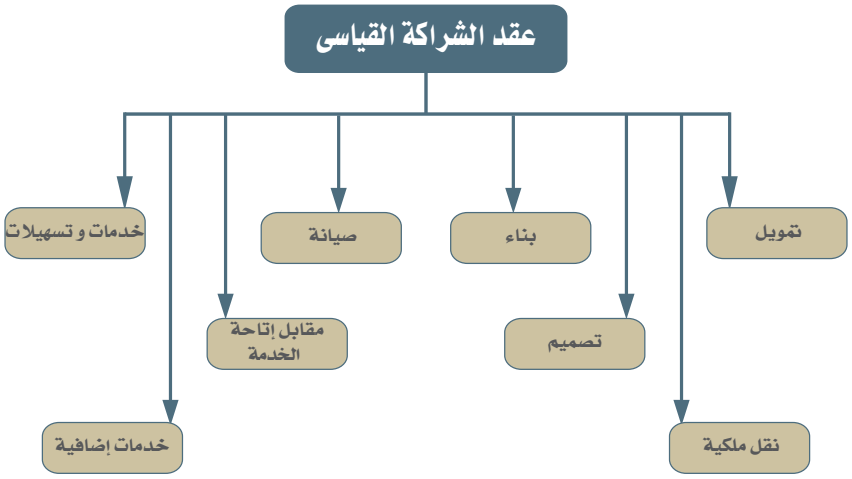


٤-٤ الإطار التقليدي لعلاقات الشراكة

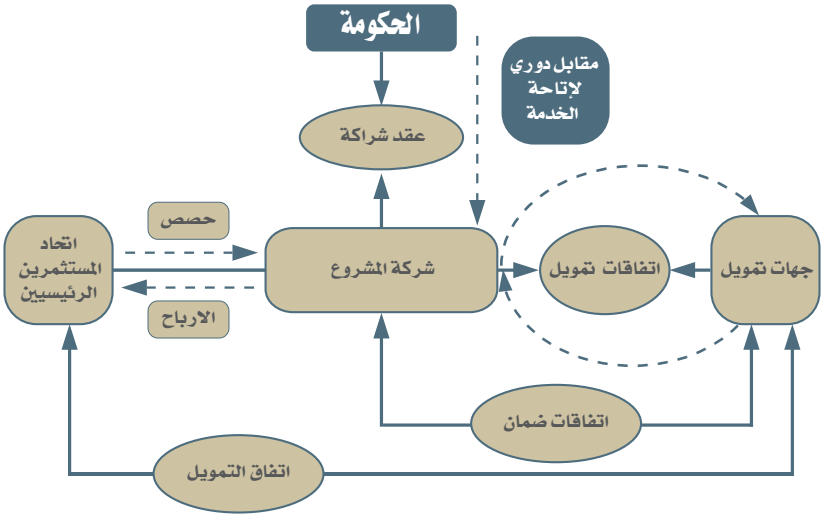


* احياناً يؤجل انشاء شركة المشروع الى ما بعد توقيع العقد

٤-٥ عقد شراكة قياسي

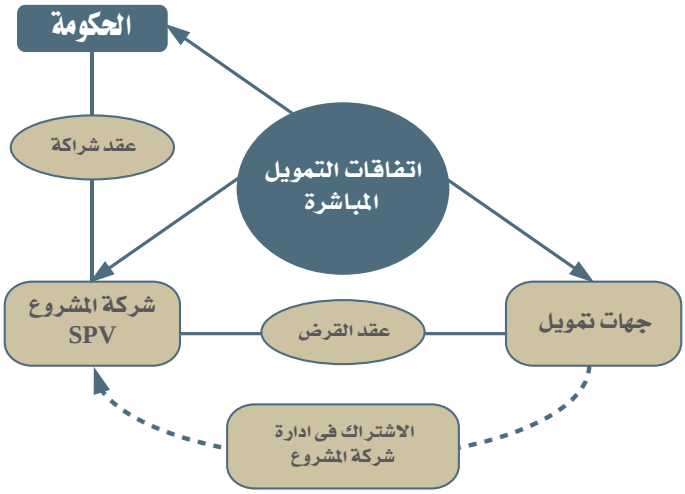


٦-٤ التمويل والضمانات المتبادلة



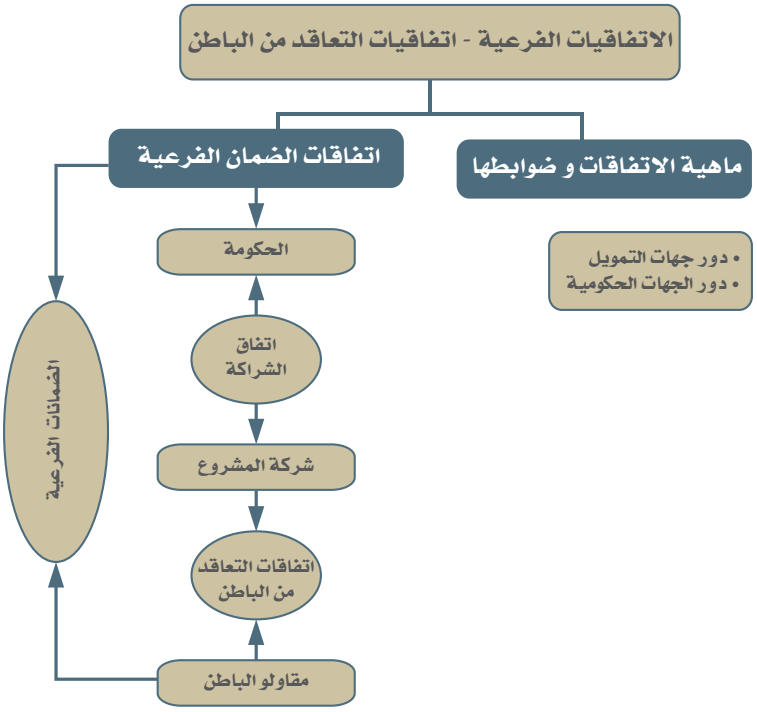
٤-٧ الاتفاقيـات

٤-٧-١ الاتفاقيات الفرعية – اتفاقيات التمويل المباشرة



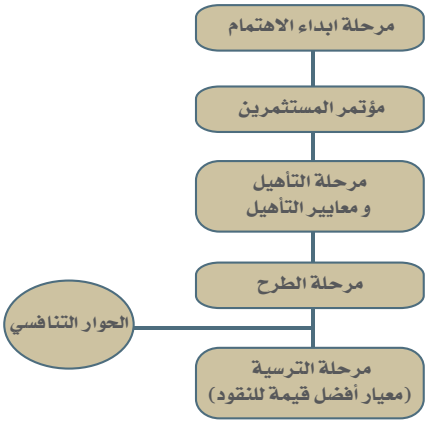
- الهدف من اتفاقات التمويل المباشرة
- ضمان حق جهة التمويل فيما يخص مقابل اتاحة الخدمة
- وسيلة ادخال جهات التمويل في ادارة المشروع في حالة الخطأ الذي يهدد بفسخ العقد
- تنظيم حقوق جهة التمويل عند فسخ العلاقة التعاقدية

٤-٧-٢ الاتفاقيات الفرعية - اتفاقيات التعاقد من الباطن

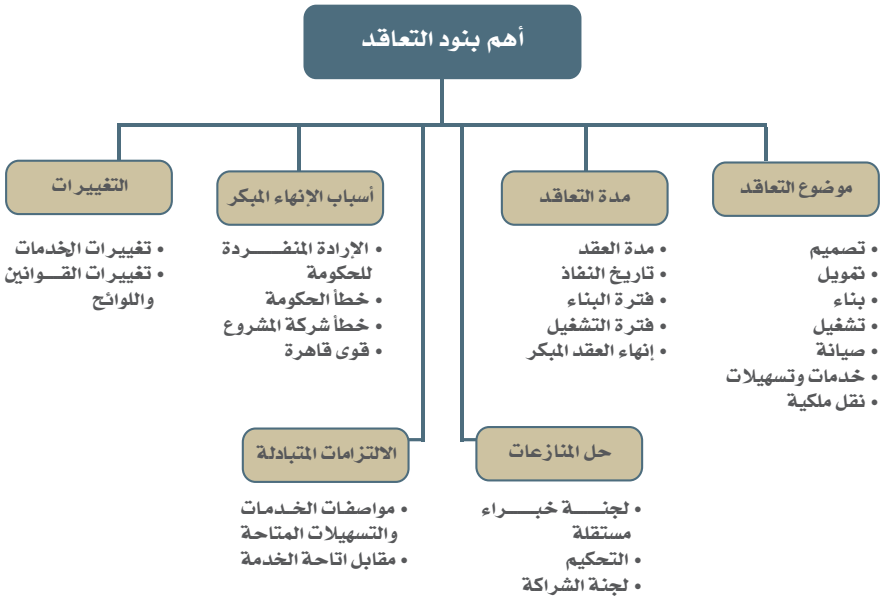


٤-٨ عقد الشراكة

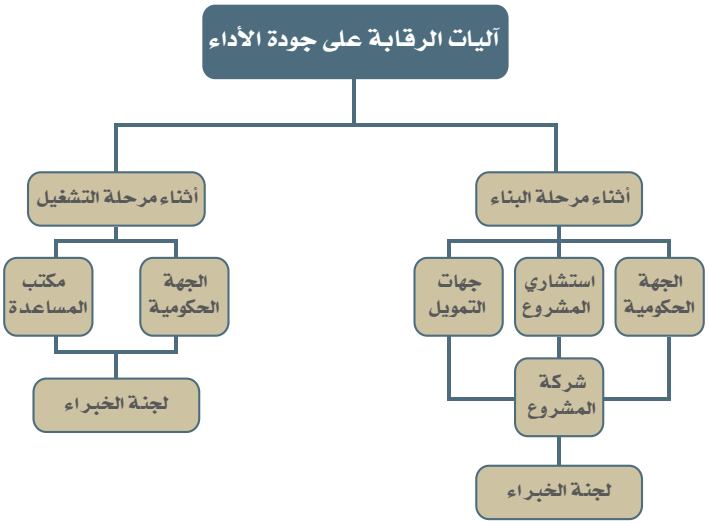
٤-٨-١ إجراءات الطرح و الترسية



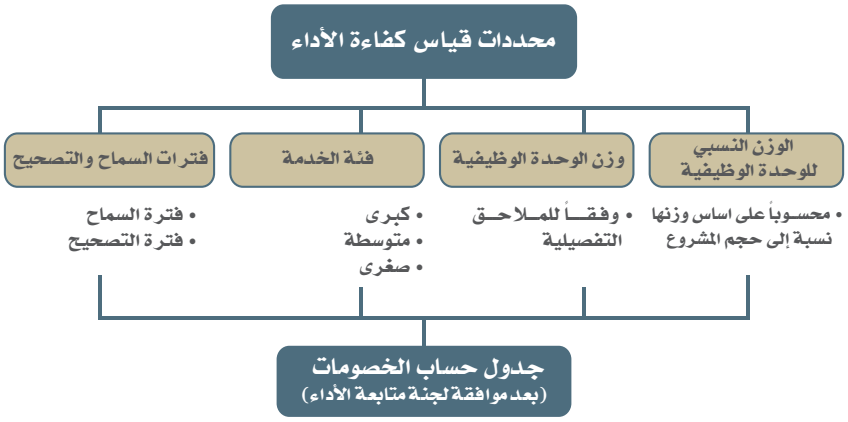
٤-٨-٢ أهم بنود التعاقد



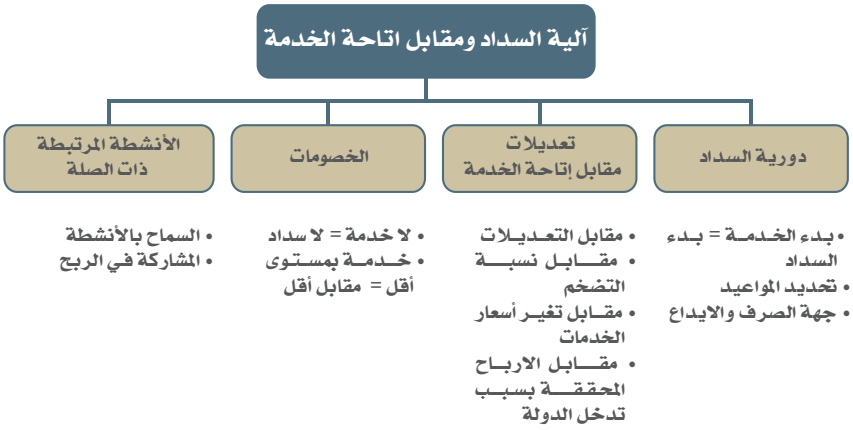
٤-٨-٣ آليات الرقابة على جودة الأداء



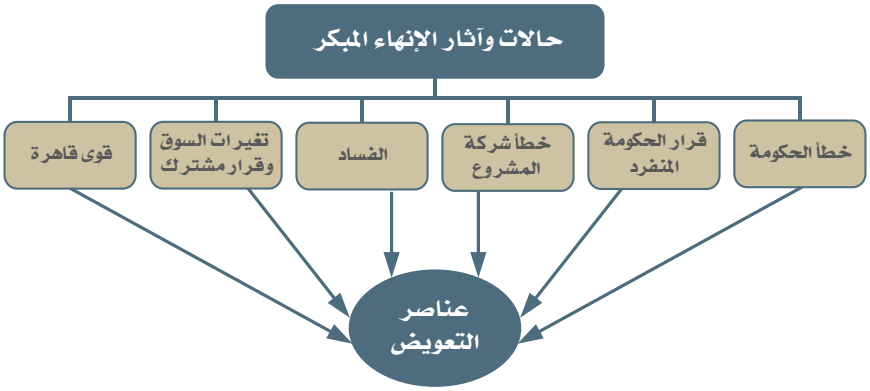
٤-٨-٤ محددات قياس كفاءة الأداء



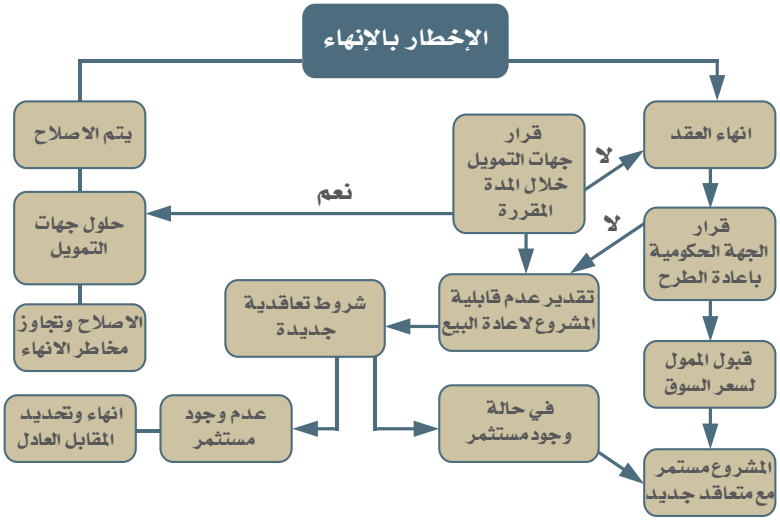
٤-٨-٥ آلية السداد ومقابل اتاحة الخدمة



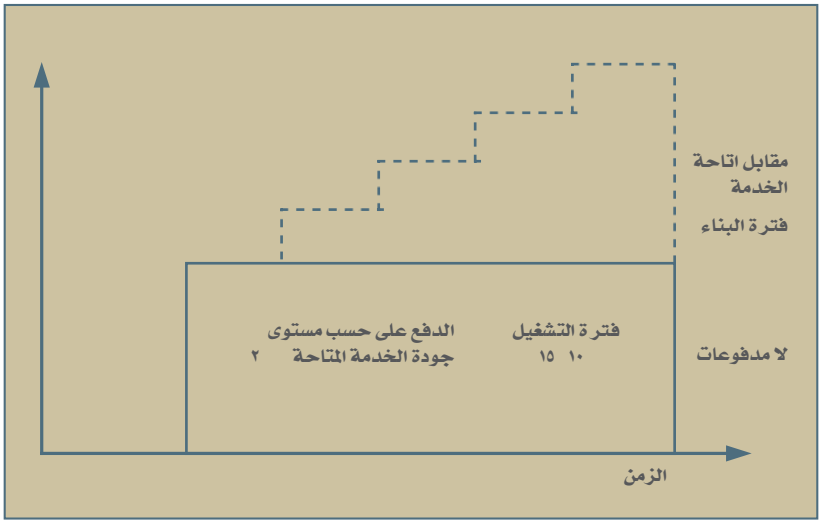
٤-٨-٦ حالات وآثار الإنهاء المبكر



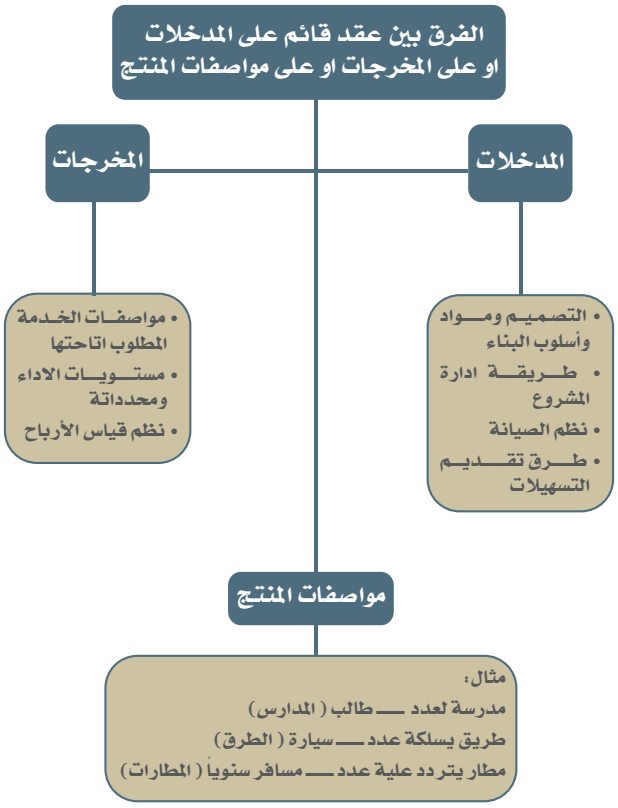
٤-٨-٧ إجراءات الإنهاء المبكر ودخول جهات التمويل



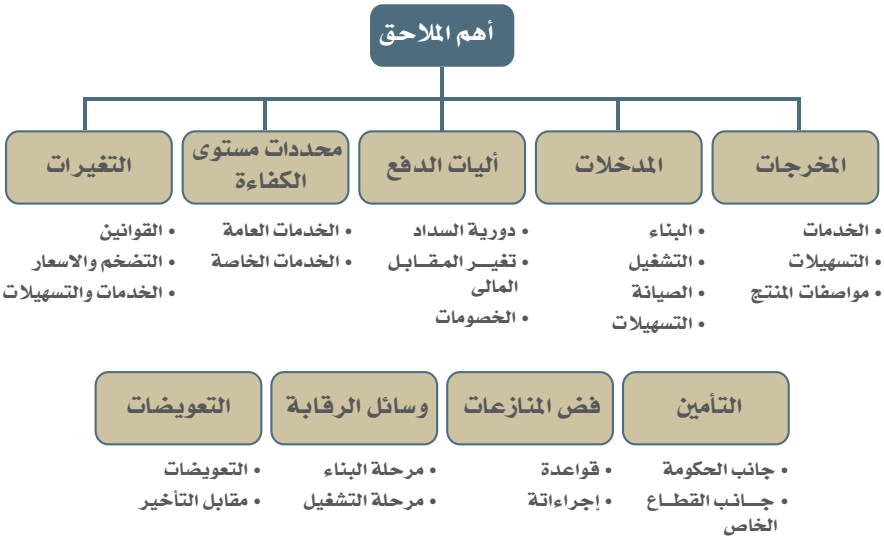
٤-٨-٨ الشكل البياني لأسلوب دفع المقابل المالي

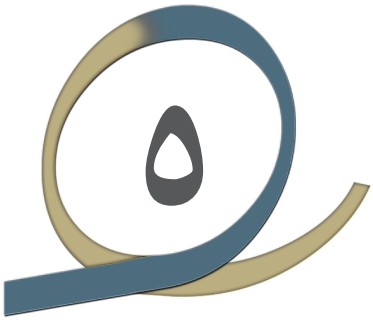


٤-٨-٩ الفـرق بين عقد قائم على المدخـلات او على المخرجات او على مواصفات المنتج



٤-٨-١٠ أهم الملاحق





إعداد إطار العمل لمشروع شراكة القطاعين العام والخاص

٥-١ أهداف إعداد دراسة لمشروع شراكة القطاعين العام والخاص

- دعم وتقييم مقترح الاستثمار أي: لماذا اعطى المشروع المحدد أولوية على غيره؛
- تمكين الوزراء من تقرير ما إذا كانت شراكة القطاعين العام والخاص طريقة أفضل من التعاقد التقليدي؛
- ضمان أن المشروع يفي بأغراض الاصلاح استراتيجياً وقطاعياً؛
- تأكيد أن السلطات التشريعية المعنية بالقطاع العام لن تمانع في تنفيذ المشروع

٥-٢ الأطراف المعنية في إطار العمل لمشروع الشراكة

- الجهة الممثلة للقطاع العام في إجراءات التعاقد؛
- الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص؛
- الاستشاريون المعنيون

٥-٣ متطلبات / إجراءات مقترح لمشروع شراكة القطاعين العام والخاص

- يحقق أهداف سياسة الحكومة في القطاع؛
- ذو جدوى، فنياً واقتصادياً وبيئياً؛

- يمكن تنفيذه كما هو محدد بمستويات مخرجاته؛
- يمكن تحمل العبء المالي له من جهة القطاع العام، كعميل؛
- يمكن تمويله بنكياً، في نظر المستثمرين ذوي الخبرة من القطاع الخاص والمقرضين.

٤-٥ أساسيات حالة العمل لمشروع الشراكة

- هناك ثلاثة أعمال تقييم رئيسية يجب أخذها في الاعتبار:

أ. تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع؛

ب. تقييم الجدوى المالية للمشروع؛

ج. تقييم إدارة المشروع

٥-٤-١ تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع:

- تقييم البدائل
- القيمة مقابل النقود
- جودة التصميم

٥-٤-٢ تقييم الجدوى المالية للمشروع:

- تحديد وتوزيع المخاطر
- مؤشرات اهتمام القطاع الخاص التجاري
- القدرة على تحمل العبء المالي

٥-٤-٣ تقييم إدارة المشروع:

- كفاءة الاستشاريين المقترحين
- الجدول الزمني المبدئي
- التزام الجهات التمويل / المستخدمون
- الإجراءات القانونية

٦ دور ورسالة الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص

٦-١ الرسالة

- تشجيع مبادرات شراكة القطاعين العام والخاص على المستوى القومي للأطراف المعنية الرئيسية (داخل الحكومة، وللقطاع الخاص، وللمستهلكين من الجمهور، إلخ.....)
- التعرف على المصاعب القانونية والمؤسسية الرسمية لدورة المشروع الكاملة لشراكة القطاعين العام والخاص ، وتوفير الحلول لها
- تقديم أفضل الممارسات والنماذج والمعايير المناسبة
- إجازة ووضع مقترحات المشروعات (العطاءات)
- رعاية التعاقدات التجريبية
- بناء القدرات في القطاع العام لتحديد، وتحليل، وإعداد، وطرح مناقصات، والتعاقد على، ومتابعة صفقات شراكة القطاعين العام والخاص الناجحة
- تنبيه وتحفيز المقاولين والممولين على الدخول إلى هذه السوق

٦-٢ إجراءات المتابعة بعد الاعتماد

- مساعدة هيئات البنية الأساسية الحكومية في اختيار مستشار الطرح المؤهل لشراكة القطاعين العام والخاص
- العمل سوياً مع هذه الهيئات والمستشارين لضمان جودة واتساق الإجراءات

- ضمان إتباع المبادئ والقواعد الموضوعة وإجراءات التشغيل القياسية
- مساعدة سلطات الإسناد في اختيار شركاء القطاع الخاص بطريقة تحقق الشفافية والتنافسية.
- رفع التقارير إلى اللجنة الوزارية لشراكة القطاعين العام والخاص عن تقدم الأعمال في المشروع.
- ضمان أن اي مساهمات أو دعم مقدم من القطاع العام إلى شراكات القطاعين العام والخاص محدودة، ومثلى، ويتم متابعتها خلال فترة حياه المشروع.

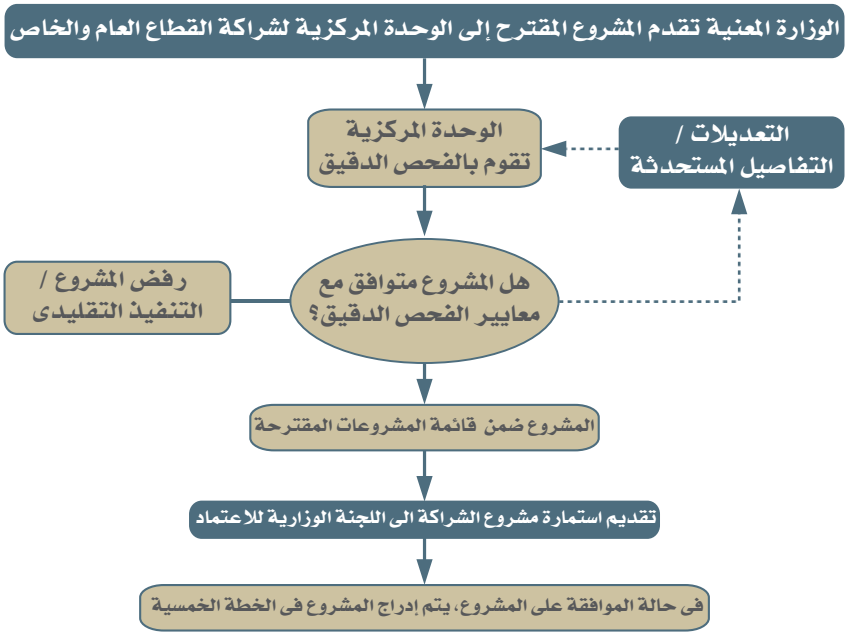
٣-٦ دور الوحدة المركزية من خلال إطار التطبيق في جمهورية مصر العربية



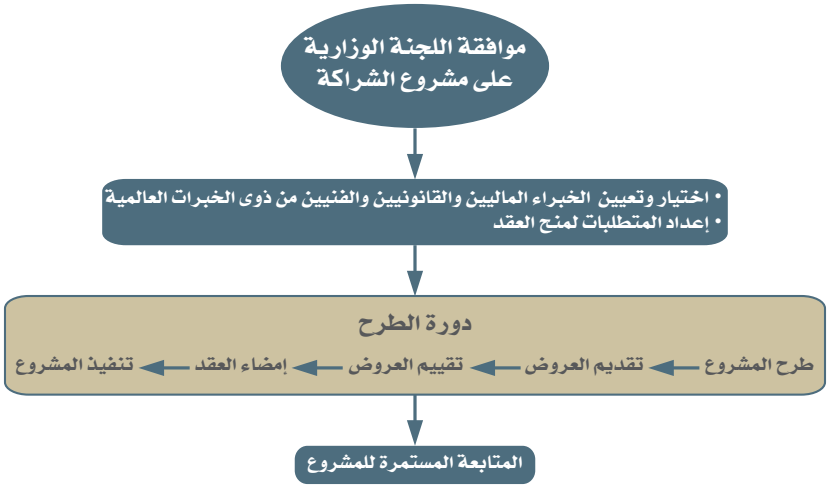
بدأ من تحديد المشروع الملائم، طرح المشروع، اختيار الشريك ... إلى متابعة ما بعد ترسية المشروع

٦-٤ دور الوحدة المركزية من خلال دورة المشروع

٦-٤-١ الموافقات



٦-٤-٢ الطرح والمتابعة



٦-٥ نبذة عن ورشة عمل «شراكة القطاعين العام والخاص» مايو ١٣-١٧، ٢٠٠٧

٦-٥-١ الأهـــــداف

- إدراك أفضـل للمشـاركين لمفهوم شـراكة القطاعين العـام والخاص وكيفيـة التطبيق والممارسة
- تفهم المشاركين بدور ومهام وحدة الشراكة
- إعلام المشاركين عن كيفية توافق وحدة الشراكة مع متطلبات الهيكل الحكومي
- تفهم افضـل للمشـاركين بعلاقـة وحدة الشـراكة بالجوانب القانونيـة والجوانب المالية ومقدمي الخدمة

٦-٥-٢ النتائج

- التفهم الواضح لعملية الشراكة واجراءاتها
- تفهم أفضل للمشـاركين بالنسبة لأدوار ومسئوليات أصحاب المهام الرئيسية في علمية الشراكة
- تفهم المشاركين للدور المسـتقبلي لوحدة الشراكة والإجراءات التي ستتخذها الوحدة عند البدء في تنفيذ مشروعات الشراكة

٧

المشاريع المصرية الرائدة في مجالات شراكة القطاعين العام والخاص

قامت الحكومة بوضع برنامج طموح للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوسيع وتطوير البنية الأساسية العامة،وذلك في مختلف القطاعات ومجالات خدمات المنفعة العامة كالمدارس والمياه والصرف الصحي والمستشفيات والنقل و الغاز الطبيعي.

فيما يلي موجز عن كل مشروع على حدة والخطوات التي تمت حتى تاريخه:

٧-١ مشروع بناء ٢٢١٠ مدرسة حكومية:

أعطت الدولة الأولوية في تنفيذ برنامج شراكة القطاعين العام و الخاص لمشروع بناء ٢٢١٠ مدرسة حكومية و سيتم تنفيذ هذا المشروع على ٧ مراحل خلال ٥ سنوات ، تم البدء في المرحلة الاولى بطرح مناقصة (وفقا للقانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨) لعدد ٣٠٠ مدرسة وذلك من خلال الهيئة العامة للأبنية التعليمية والتي تعد السلطة المسئولة عن عملية بناء المدارس والخدمات المتعلقة بها.

ومن خلال الفريق الذي تم تكوينه من وزارة المالية من مستشارين قانونين وخبراء دوليين ذوي خبرة في تنفيذ العديد من المشروعات ومن قبلهم فريق العمل بالوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولي بصفتها مستشار المشروع وإحدى المكاتب الدولية للمحاماة، تم الوصول إلى درجة متقدمه جدا في المرحلة الاولى؛ حيث قامت الهيئة العامة للأبنية التعليمة بنشر دعوة إلى التقدم بطلبات التأهيل المسبق في وسائل النشر المحلية والعالمية وإصدار مذكرة المعلومات.

ويتعين على طالب التأهيل المسبق أن يقدم في الجزء الأول من مرفقات طلب التأهيل المسبق إثبات استيفائه لبعض الشروط والمعايير الفنية والمالية وأخرى ذلك بالمستندات المؤيدة.

ومن المستندات المطلوبة التي يتعين على طالب التأهيل المسبق استيفائها ؛طلب التأهيل موقعا منة وفي حالة تحالف الشركات يكون قائد التحالف والنظام الأساسي لطالب التأهيل إذا كان تحالف وكذلك معلومات أساسية عن طالب التأهيل المسبق بما في ذلك شهادة حديثة وموثقة لملكية الأسهم. ومستخرج رسمي حديث من القيد بالسجل التجاري بمقر تأسيسه وبالنسبة للشركات الأجنبية طالبة التأهيل المسبق يتعين عليها اعتماد وتوثيق المستندات السابقة من القنصلية المصرية في دولة المقر.

تقدم تسعة مستثمرين ما بين محليون وأجانب بطلبات التأهيل المسبق وبعد تقييم كل مستثمر على حدة طبقا لمعايير التأهيل المسبق والمستندات المقدمة ومتطلبات تحالف الشركات، تم استبعاد ٤ مستثمرون لعدم مطابقتهم للشروط ليتبقى ٥ مستثمرين ٢ محليين ، ٢ أجانب ، ١ تحالف محلي أجنبي بارزين ومطابقين لكافة الشروط المطلوبة ويطلق عليهم «مقدمو الطلبات المؤهلون» وهم:

١. شركة اوراسكوم للإنشاءات
٢. شركة سامكريت مصر
٣. شركة بويج للإنشاءات (شركة فرنسية ذو خبرة كبيرة في بناء المدارس بنظام شراكة القطاعين العام و الخاص)
٤. شركة بن لادن السعودية
٥. تحالف بين شركة بابكوك براون (شركة انجليزية) و أبناء حسن علام واي تي فنتشر.

٧-١-١ المرحلة الأولى :

فيمـا يلي الجدول الزمنـي، ابتداء من تاريخ دعوة تقديم طلبات التأهيل المسـبق، وحتى تاريخ انتهاء المناقصة:

مسلسل	الأحداث الرئيسية	الميعاد المحدد
١	دعوة تقديم طلبات التأهيل المسبق	٢٦ فبراير
٢	آخر ميعاد لتلقي أية استفسارات بخصوص التأهيل المسبق	١١ مارس
٣	جلسة الاستفسارات حول التأهيل المسبق	١٨ مارس
٤	آخر ميعاد لتقديم مستندات التأهيل المسبق	١١ أبريل
٥	الإعلان عن المؤهلين من طالبي التأهيل المسبق	٢٤ أبريل
٦	اسـطوانة مدمجة للقراءة فقط (حجرة معلومات افتراضية) تصدُر للمؤهلين فقط	٢ مايو
٧	إصـدار مسـودة عقد شـراكة القطاعين العـام والخاص وملاحقه للمؤهلين لإبداء ملاحظاتهم وتعليقاتهم عليها (٣٠ يوما)	٢ مايو
٨	آخر ميعاد لتقديم الملاحظات والتعليقات على العقد	١١ يونيو
٩	مؤتمر للمستثمرين والبنوك للرد على الاستفسارات	٢٥ يونيو
١٠	إصدار مستندات طرح المناقصة والدعوة لتقديم العطاءات	٢٤ يوليو
١١	آخر موعد لطلب الاستفسـارات والإيضـاحات على مسـتندات المناقصة	١٦ سبتمبر
١٢	مؤتمر الرد على الاستفسارات والإيضاحات	٣٠ سبتمبر
١٣	إصدار مستند الرد على الاستفسارات والإيضاحات	٨ أكتوبر
١٤	الميعاد النهائي لتسليم العطاءات وفتح المظاريف الفنية	١٤ نوفمبر
١٥	الإخطار بنتيجة تقييم العطاءات الفنية	٢ يناير ٢٠٠٨
١٦	الإخطار بفتح المظاريف المالية	٩ يناير
١٧	فتح المظاريف المالية	١٥ يناير
١٨	الإعلان عن العطاء الفائز	٢٤ يناير
١٩	الإخطار بإسناد العقد	٣١ يناير
٢٠	الاحتفال بتوقيع عقد المشروع	٧ فبراير

- طبقا للجدول الزمني بعالية تم الانتهاء من الخطوة العاشرة وهي إصدار مستندات الطرح والمناقصة والدعوة لتقديم العطاءات.
- صدرت إجراءات المناقصة وفقا لقانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨، وهو المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ ولائحتة التنفيذية. يتم طرح المناقصة من خلال الهيئة العامة للأبنية التعليمية والتي تعد السلطة المسئولة عن عملية بناء المدارس و الخدمات المتعلقة بها. سيتم فتح العطاءات والتقييم من خلال لجنتين وفقا لقانون المناقصات. من المتوقع أن يتم تقديم ومراجعة التصميمات المفصلة – بعد توقيع العقد – من جانب الحكومة خلال (ستة أشهر) ويتم الإنتهاء من البناء على مراحل خلال ٢٤ شهر من الموافقة على التصميمات.

٧-٢ مشروعات التعليم العالي:

تقدمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة الإسكندرية - إلى وزارة المالية بطلب دراسة وتنفيذ المشروعين التاليين:

١. تجديد شامل وإعادة التأهيل لمستشفى المواساة الجامعي.
٢. انشاء مستشفى النساء والتوليد والأطفال بمنطقة سموحة.

وذلك تحت مظلة مشروع شراكة القطاعين العام والخاص وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولي وباستخدام نموذج الشراكة المطبق في المملكة المتحدة البريطانية للتصميم والتمويل والبناء والصيانة.

ويأتي الاقتراح المقدم من الوزارة ضمن برنامج الدولة لتحسين وتطوير التعليم الطبي والرعاية الصحية والوصول إلى أعلى المستويات والمعايير الدولية المحددة مما يعود بالفائدة على المواطن المصري.

٧-٢-١ مستشفى المواساة :

- تتكون مستشفى المواساة من ٢٣٠ سرير. فهي تقع في قلب مدينة الإسكندرية وتقوم بتقديم الرعاية الصحية وتخدم حوالي (٧ مليون نسمة). فهي صرح تاريخي حيث تم إنشائها في عام ١٩٣٢ وتتمتع بسمعة جيدة.
- جاري عمل التجديدات لبعض أقسامها، فما يتم الاستفادة منه في الوقت الحالي هو حوالي ٢٠ سرير فقط.
- تهدف الجامعة إلى تحويل مستشفى المواساة إلى أفضل مستشفى نموذجي يقوم بتقديم خدمة التعليم الطبي العملي والرعاية الصحية المتميزة طبقا للمعايير العالمية.

٧-٢-٢ مستشفى سموحة الجامعي للنساء والتوليد:

- تخطط جامعة الإسكندرية إلى انشاء مستشفى النساء والتوليد والأطفال بمنطقة سموحة لتكون جزءا من مجمع لثلاثة مستشفيات، والتي تتكون من ٢٠٠ سرير لمستشفى الطوارئ و٢٠٠ سرير لمستشفى الأطفال و٢٠٠ سرير لمستشفى النساء والتوليد بالاضافة الى ٧٥ سرير لطواريء النساء والتوليد داخل مستشفى الطواريء. ولقد قاربت كلا من مستشفى الأطفال ومستشفى الطوارئ على الانتهاء وسوف يتم تجهيزهم عن طريق منحة ممولة من هولندا.
- تهدف الجامعة إلى الانتهاء من هذا المجمع من خلال بناء مستشفى النساء والتوليد منطقة سموحة بجانب مستشفى الأطفال الجديد. فسوف يتم الاستفادة من الخدمات الطبية والغير الطبية المقدمة بين الثلاث مستشفيات.

٣-٧ مشروعات النقل :

تقدمت وزارة النقل إلى وزارة المالية باقتراح مبدئي لدراسة و تنفيذ مشروعين تحت مظلة شراكة القطاعين العام والخاص وجاري دراساتهما:

١. طريق القاهرة / الإسكندرية بطول ٢٣١كم (طريق حر) ويشمل الطريق الواصل بين طريق القاهرة / الإسكندرية الحر حتى ميدان كرفور بمدينة الإسكندرية (٤٠كم) وكذلك الطريق الواصل بين الطريق الحر وطريق بورسعيد / مطروح (٢٧كم).
٢. طريق بورسعيد / مطروح (طريق حر) بطول ٥٣٠كم لربط مواني مصر الواقعة على ساحل البحر المتوسط وخدمة المدن الصناعية الجديدة بالمنطقة وكذلك المناطق السياحية بطول الساحل الشمالي.

ويهدف المشروع إلى:

١. تطوير وتوسيع ورفع كفاءة الطرق التي تربط اكبر المدن المصرية كثافة.
٢. تحسين الخدمات على الطرق ونظم الصيانة والأمان بها.
٣. دعم تنمية المجتمعات السكانية والصناعية الجديدة وكذلك السياحية بالمنطقة الشمالية.
٤. دعم نمو حركة النقل ونقل البضائع والربط بدول شمال افريقيا.

تم التعاقد مع مؤسسة التمويل الدولي كمستشار للمشروع وجاري حاليا دراسة المشروع فنيا وكذلك تعيين المستشارين القانونيين والفنيين من خلال الجهات المانحة

٤-٧ مشروع محطة مياة الشرب – القاهرة الجديدة:

تقدمت وزارة الإسكان والتنمية العمرانية لوزارة المالية، بمشروع إنشاء محطة تنقية مياه الشرب بالقاهرة الجديـدة بطاقة ٥٠٠,٠٠٠متر مكعب / اليوم وتليها مرحلتين كل مرحلة٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب/ يوم وذلك بنظام شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وسوف تخدم محطة مياه القاهرة الجديدة المناطق الآتية:

- التجمع الأول، التجمع الثالث، والتجمع الخامس
- منطقة الامتداد للقاهرة الجديدة
- ٧ مناطق امتداد أخرى

- مدة التعاقد بين القطاعين العام والخاص لهذا المشـروع ٢٠ عاما تسـتغرق فترة الإنشاء ٣ سنوات.
- قامت وزارة الإسكان والتنمية العمرانية بطرح المرحلة الأولى من خلال مناقصة حكومية وذلك بسعة ٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب/يوم، على أن تبدأ التشغيل في ٢٠١٠.
- وطبقا لخطة التنمية لهذه المنطقة سيتم إنشاء محطة أخرى سعة ٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب/ يوم بنظام شراكة القطاعين العام والخاص، على أن تبدأ التشغيل في ٢٠١٢.
- وقامـت مؤسسـة التمويل الدولي بإعـداد مذكرة المعلومات التمهيدية، وسـيتم إعلان «الدعوة للتأهيل المسـبق» بنهاية ٢٠٠٧، وسوف يستغرق فترة اعداد مستندات الطرح ١٢ شـهرا، تليهـا مرحلة ترسـيه العقد وتكون مـع نهاية عام ٢٠٠٨، وتسـتغرق عملية الإنشاء ٣٠شهرا، لتبدأ المحطة العمل في بداية عام ٢٠١٢.

٥-٧ مشروع محطة الصرف الصحي – القاهرة الجديدة:

تقدمت وزارة الإسـكان والتنمية العمرانية لوزارة المالية، بمشـروع إنشـاء محطة معالجة مياه الصرف الصـحي بالقاهرة الجديدة بطاقة إجمالية ١,٢٥٠,٠٠٠ مـتر مكعب /اليوم علي عدة مراحل وذلك بنظام شراكة القطاعين العام والخاص:

- المرحلة الأولي ٢٥٠,٠٠٠ متر مكعب / اليوم علي أن تبدأ التشغيل عام ٢٠١٠
- المرحلة الثانية ٢٥٠,٠٠٠ متر مكعب/ اليوم علي أن تبدأ التشغيل عام ٢٠١٣ وذلك عـن طريق شـراكة القطاعين العام والخاص ، وسـوف تخدم المحطـة منطقة القاهرة الجديدة ومناطق الامتداد المحيطة.

تم التعاقد مع منظمة التمويل الدولي كمستشـار للمشـروع وجاري حاليا دراسـة المشروع فنيا وكذلـك تعيين المستشـارين القانونيـين والفنيين ، كذلك تم عقد اجتماع بدء المشـروع بين الوحدة المركزية لشـراكة القطاع العام و الخاص ومؤسسة التمويل الدولي والمستشاريين الفنيين المرشحون في الأسبوع الأول من شهر مايو ٢٠٠٧.

٦-٧ مشروعات مستشفيات وزارة الصحة:

تقدمت وزارة الصحة والسكان إلى وزارة المالية بطلب دراسة و تنفيذ مشروع شراكة القطاعين العام والخاص في تصميم وتمويل بناء وصيانة في إحلال وتجديد مستشفتين حكوميتين بالقاهرة وذلك باستخدام نموذج المملكة المتحدة البريطانية. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ المستشفتين من خلال مشروع واحد لشراكة القطاعين العام والخاص وذلك من خلال عقد طويل الأمد لشراكة بين القطاعين العام والخاص ووزارة الصحة والسكان.

وقد حددت وزارة الصحة والسكان لتجديد وإحلال مستشفى الصدر بالعباسية ومستشفى هليوبوليس بمصر الجديدة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويأتي تجديد وإحلال المستشفتين السابق ذكرهما ضمن برنامج وزارة الصحة لتحسين الخدمات الصحية بمصر، حيث أن تحسين وتوفير خدمات الرعاية الصحية بجودة عالية طبقا للمقاييس الدولية يبدأ من تحديث وتجديد المستشفيات القائمة لمقابلة الطلب الحالي وتغطية المنطقة التي تخدمها المستشفى موضع التجديد بأحسن أداء وأعلى جودة. .

- **مستشفى الصدر بالعباسية:**

هي مستشفى تابعة لوزارة الصحة والسكان، بها ٦٨٠ سرير وتقدم الرعاية الصحية لمرضى الأمراض المعدية. تقع المستشفى في منطقة العباسية وتخدم حوالي ٧,٨ مليون نسمة (طبقا لأخر إحصائية للمركز القومي للمعلومات عن الصحة والسكان). وتنفرد مستشفى العباسية بتقديم الخدمات الطبية لمرضى الدرن وامرض الصدر المعدية وأنفلونزا الطيور. ومن المتوقع أن تكون مستشفى الصدر بالعباسية بعد التجديد والتحديث وتنفيذ الخطة الخاصة للوصول إلى المستويات العالمية في الكفاءة العلاجية ، الملجأ الأول للحالات الحرجة لمرضى الدرن وكذلك أمراض الربو والتهاب الشعب الهوائية وسرطان الرئة وأنفلونزا الطيور وأمراض الجهاز التنفسي. ليصبح التركيز على الكيف وكفاءة الخدمة المقدمة.

ونظرا لانفراد المستشفى في مصر بعلاج الأمراض السابقة وجب تطويرها وتحديثها على أعلى مستوى مما يعود على المواطن المصري بأرقى مستويات الخدمة الصحية.

■ مستشفى هليوبوليس بمصر الجديدة:

- مستشفى هليوبوليس بمصر الجديدة : تتبع المستشفى وزارة الصحة والسكان وتقع في منطقة مصر الجديدة ، تم بناءها في عام ١٩٥٠ لتخدم عدد معتدل ومع ذلك أصبحت المستشفى تحتوي على ٣٨٨ سرير وتخدم حوالي ٢,٥ مليون نسمة حاليا وقد يصل العدد إلى ٤ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ (طبقا لأخر إحصائية للمركز القومي للمعلومات عن الصحة والسكان) كذلك أصبحت الملجأ الرئيسي لمناطق مصر الجديدة ، النزهة، الزيتون، عين شمس ومدينة نصر شرق.

تكمن أهمية المستشفى لموقعها الجغرافي القريب من عدد كبير من طرق السريعة كطريق السويس والإسماعيلية والطريق الدائري. تستقبل طوارئ المستشفى عدد كبير من حوادث الطرق وأيضا الحالات المحولة من المدن الجديدة كمدينة العبور والعاشر من رمضان و مدينة الرحاب، كذلك دورها الهام كمؤسسة رعاية علاجية لموظفي القطاع الحكومي وكذلك لاستقبال المرضى من القطاع الخاص. يهدف المشروع لتحقيق الحجم الاقتصادي والكفاءة والرقي بالمستوى العلاجي والأجهزة الطبية للمستويات العالمية وتوسيع دائرة الخدمات العلاجية ألمؤداه لتشمل الجراحات العامة والباطنية وطب الأطفال والنساء والولادة وجراحة المخ والأعصاب والرمد وغسيل الكلي .

- نظرا لأهمية المستشفتين ودورهم الفعال في تحسين مستوى الخدمات الصحية بمصر، يتم الآن دراسة المشروع والإطار التنظيمي وتحضير مذكرة التفاهم ودراسات الجدوى وكذا طلبات التأهيل المسبق والإجراءات النافية للجاهلة ودراسة النماذج المالية وإجراءات الطرح والعقد وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.

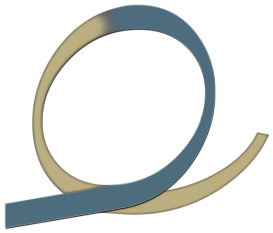
٧-٧ مشروع توصيل الغاز الطبيعي:

لقد تم عقد اجتماعات ضمت ممثلين عن وزارة المالية، الشركة القابضة والهيئة المصرية العامة للبترول التابعة لوزارة البترول وذلك لمراجعة النظم الحالية لتوصيل الغاز الطبيعي للعملاء المنزليين والتجاريين والصناعيين حسب ما تم تكليفهم به. وكذلك دراسة البرنامج التنفيذي الخاص بتطبيق النموذج الاستثماري المعدل في نشاط توصيل الغاز ونشر استخداماته وتطبيقاته وكيفية تعديل النماذج الاستثمارية المطبقة حاليا لتتواكب مع معايير النموذج الاستثماري المقترح وذلك بهدف زيادة كفاءة توصيل الغاز الطبيعي وتخفيف العبء المالي لتوصيل الغاز على محدودي الدخل، والتخلص من الدعم المادي المتنامي لتوفير سلعة البوتاجاز للاستهلاك المحلي. وتجدر الإشارة هنا أن الدعم المقدم لتوفير سلعة البوتاجاز يضاف إلى الدعم المقدم لنشاط الغاز الطبيعي، وذلك يتضح من العبء المادي الذي تتحمله الموازنة العامة للدولة لمساندة ز دعم وتقديم تلك الخدمة للمواطن، و كذلك حجم التمويل المادي المطلوب توفيره لتنفيذ ما تم الالتزام به في البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية بتوصيل الغاز الطبيعي إلى ٦ مليون منزل.

يشمل جزء كبير من المشروع مناطق جديدة لم يتم إقامة أية بنية أساسية لتوصيل الغاز الطبيعي بها، ومناطق بالقاهرة الكبرى والمحافظات التي لم يتم استكمال توصيل الغاز الطبيعي لكافة القاطنين نظرا للكثافة السكانية العالية.

ونستخلص المنافع التي ستتحقق بالإسراع في تنفيذ برنامج الغاز الطبيعي إلى:

- الاستخدام الامثل للغاز الطبيعي كطاقة آمنه وتجنب الاستثمار المباشر من الموازنة العامة.
- تحفيز الإسراع في تنفيذ الالتزام بتوصيل ٦ مليون منزل على الغاز الطبيعي.
- تفادي تعقيدات تمويل توصيل المنازل بالغاز الطبيعي من قبل المشتركين وتصبح التكلفة متصلة مباشرة بحجم الاستهلاك وتكلفته.
- قصر دور القطاع كمنظم لضمان جودة توفير الخدمة و اقتصاديتها وإعداد هيكل تسعيري متكامل.



Public Private Partnership Central Unit

الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص

www.pppcentralunitmof.gov.eg